

مزهـر/العبدونـي، لبنان من دستور الدولة إلى دستورية الوطن، مجلة الحياة النيابية، 93، ك1، 2014 (مقتطفات من المقال).

## لبنان من دستور الدولة إلى دستورية الوطن

...

من هنا نربط حكم القانون – بما هو حكم الحق – بالدستورية الحقانية، فقد أثبت الفقيه الدستوري “دايسي” أنّ أحكام الدستور ليست مصدر القانون. “وهو يعتقد أنّ كل فرد في المجتمع له من الحقوق والحريات ما يمكنه من فعل ما يشاء، وقد آمن بأن القانون العام حمى الأفراد إلى مدى أبعد من الدستور المكتوب، وهذا نتيجة حقوق الأفراد التي تشكّل مصدر القانون. [19]” وبما إنّ أحكام الدستور ليست هي أساس إحقاق الحق الوطني، فإنّ الدستورية الوطنية باتجاهها الحقاني هي التي تكسّر حكم الحق عبر القانون. ولكن لماذا نركّز في هذا الموضوع على وجوب أن يكون حكم القانون هو حكم الحق؟ في الواقع، حكم القانون ليس حقانياً دائماً. حيث رأى رئيس مجلس شوري الدولة اللبنانية “غالب غانم” أنّ: “مفهوم حكم القانون لا يهتم بمدى تطابق القوانين بحدّ ذاتها مع الحق أو العدالة، بل هو يشير ببساطة إلى كيفية تعامل النظام القائم مع القانون. ومن نتائج ذلك أنّ دولة لا تعرف الديمقراطية، أو أخرى لا تحترم حقوق الإنسان، يمكن أن تقوم على مبدأ القانون. وهذه الحالة تنطبق على عدّة دكتاتوريات حديثة. [20]” إذن، حكم القانون ليس دائماً هو حكم الحق، خاصة في الأنظمة السابقة الذكر. وهذا ما أصاب حكم القانون في لبنان، حيث أعاقته الذهنية الطائفية المستشرية من أن يكون حكم حق. وقد تحدّث الدكتور “عبد الرؤوف سنو” في كتابه “لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف” عن الإعضال الطائفي الذي يقف حائلاً في وجه إرساء نظام حقاني، فدرس في الفصل الأول مفاهيم الدولة الحديثة والديموقراطية التوافقية والعيش المشترك والطائفية المذهبية، “ووجد أنّ أياً منها لم يتحقق باستثناء بقاء الطائفية السياسية والمجتمعية على علاتهما. وأثبت أن الطائفية السياسية هي وليدة الطائفية المجتمعية التي لم تعق، حتى منتصف القرن 19، قيام تحالفات سياسية بين القوى الحزبية اللبنانية من مختلف الطوائف، مع حفاظ كل طائفة على دينها وبقينها وعلى خصوصيتها. وقد تحولت «الطائفية المجتمعية»، منذ نشوء الكيان اللبناني في العام 1920، إلى ثقافة رفض «الأخر»، والتي تعززت منذ اندلاع حرب لبنان في العام 1975 وما استجد بعد «اتفاق الطائف» من هواجس حول بنوده وتنفيذ وتباعد قام على نظرية: الغالب والمغلوب. [21]” وهكذا نلاحظ أنّ حكم القانون في لبنان قد غاب عن حكم الحق الوطني أمام حكم حق الطوائف، مما أدّى إلى ضرب مفهوم الرسالة الوطنية.

ونختم بقول الدكتور “سنو”: “لن يرسخ أي حل للأزمة في لبنان، ولن يتحقّق أي استقرار أمني أو سياسي، ولن ينعم هذا البلد بأي سلم أهلي أو استقلال حقيقي أو ازدهار إقتصادي، ما لم يحدّد اللبنانيون خيارهم

الوطني، وما لم يجدو بأنفسهم حلاً لمشاكلهم... وقبل كل هذا وذاك، ما لم يتصالحوا مع وطنهم. [22]”  
وهذا بالضبط ما تقتضيه الرسالة الوطنية الضامنة لحكم القانون بالحق الإنساني.

<http://casrlb.com/?p=145>